

المواقف الخارجية والتغيير السياسي في تونس: الدول الكبرى لا تتعامل مع الضعفاء

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

- صرح وزير الخارجية الأمريكية أمام لجنة الإعتمادات في الكونغرس الأمريكي بتاريخ 28 أفريل بأن تونس تحتاج إلى معالجة المخاوف بشأن الديمقراطية إذا كانت تريد دعماً اقتصادياً دولياً هي بأمس الحاجة إليه. كما أشار إلى أنها تحتاج إلى العودة إلى المسار الصحيح.

- جاء تصريح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس بتاريخ 3 جوان للتأكيد على ضرورة العودة إلى المسار الديمقراطي خاصة بعودة مؤسسة البرلمان وتشريك مختلف الفاعلين سواء الأحزاب أو المجتمع المدني.

- خلال الأسبوع الفارط، صرحت مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى أن تخفيض الإعتمادات التي تطلبها الوزارة تعكس قلق الولايات المتحدة مما يحصل في تونس. إلا أنها أكدت مواصلة المساعدات تهدف إلى تعزيز دور المجتمع المدني وخلق الفرص الاقتصادية من أجل تجنب الإضرار بالشعب التونسي.

رغم أن الموقف الأمريكي قد تطور في اتجاه الحديث عن ضغط إقتصادي ممكن إلا أنها تعكس في نهاية الأمر ثانوية الملف التونسي بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية. تبدو إدارة بايدن مواصلة لسابقه -ترامب وأوباما- عبر التركيز على أولوية آسيا وصعود الصين لتتراجع جغرافياً بعيداً عن العالم العربي، فيما انضفت الأزمة الروسية لتأكيد أولوياتها الرئيسية المرتبطة بوزنها على المستوى الدولي. فهي تتعامل مع مدخلات جديدة للصراع الدولي، تضع ملفاً كالمف التونسي على هامش أولوياتها.

تتفاعل لعبة التوازنات الداخلية في تونس مع المتغير الخارجي. كلما صدر موقف من جهة دولية ما إلا وتفاعلت معه الساحة السياسية التونسية في اتجاه توظيفه. بينما تستغلها المعارضة السياسية كمؤشر على ضغط دولي متزايد ضد الرئيس قيس سعيد، يعتمد الأخير إلى تجاهلها أو اللعب على خيوطها. تسعى المعارضة السياسية إلى تكثيف عوامل وعناصر التغيير السياسي في الداخل، والمختطف بسبب الحالة الإستثنائية التي تعيشها البلاد منذ 25 جويلية. لذلك يبدو ضروريا قراءة دور المعارضة السياسية في التأثير على التغيير السياسي في البلاد وملاحمه وآفاقه، عبر طريقة تعاملها مع التأثير الخارجي.

يمكن لقراءة هذا المعطى الإنطلاق بآخر المواقف الأمريكية ذات الدلالة من تونس بعد 25 جويلية:

- مثل موقف السيناتور الديمقراطي كريس مرفي، بتاريخ 8 فيفري 2022، بعد حل المجلس الأعلى للقضاء، والذي اعتبره إنزلاقاً خطيراً يصعب معه تصديق أن الرئيس التونسي سيعود بالبلاد إلى الديمقراطية أهم المواقف من أحد المشرعين في الكونغرس. وهو يعكس الموقف داخل هذه المؤسسة، حيث عبر غيره عن مثل هذه الهواجس والقلق بخصوص التحولات في تونس.

- بتاريخ 3 مارس الفارط توجه 11 سفيراً سابقاً إلى جانب 39 خبيراً برسالة إلى الرئيس الأمريكي من أجل العمل على دعم الديمقراطية في تونس

غير أن التعويل على مثل هذا الموقف لا يمكن أن يؤدي بالضرورة إلى دعم تغيير سياسي بطبيعة ديمقراطية. ففي حال فرض الواقع نفسه نحو استقرار سياسي مهما كانت طبيعته، فإن تاريخ تعامل القوى الكبرى في مثل هذه الحالات يؤكد أنها ستتعامل مع الأمر الواقع كما تقتضيه مصلحتها. ما يعني أن الضغط الإقتصادي لا يمكن ان يصل مبدئيا إلى التدخل في تحديد مسار التغيير السياسي وطبيعته. فالقوى الكبرى في نهاية الأمر ستتعامل مع أية نظام وفق محدد وحيد: وهو المصلحة التي يمكن أن تعزز قوتها.

عكسيا، تعتبر المراهنة على دعم الولايات المتحدة مراهنة محدودة التأثير ومشروطة بقوة داخلية قادرة على قلب معادلات التغيير السياسي. أي أن الفاعل السياسي الذي يطالب بالديمقراطية يجب أن يكون ديمقراطيا {وهو شأن يهم الداخل بالأساس} وقويا كفاية لتحقيق تفاعل إيجابي مع المتغير الخارجي. وهو ما المفقود حاليا ويستغله الرئيس قيس سعيد عبر إستدامة الحالة الإستثنائية. فهو القوة الداخلية الوحيدة التي تسير الوضع وتتحكم فيه، والتي بتواصلها تُضعف غيرها وتستنفذها عبر ما يمكن اعتباره حصانة 'السيادة' وإستقلالية الشؤون الداخلية. الأمر الذي يعني أن التعويل على المتغير الخارجي عبر المطالبة بدعم الديمقراطية يمكن أن تُستنفذ فاعليته بسهولة، خاصة أنه داخليا يواجه تهمة اللادونية والتخوين في ظل الشعبية السائدة. في نفس الوقت

في المقابل، يمكن القول أن تعامل المعارضة السياسية لقيس سعيد يستدين شرعية الدفاع عن الديمقراطية من الدعم الخارجي، حيث تعمل على توظيفه من أجل الضغط والحشد. وهو ما يعتبر دافعا عن طبيعة التغيير السياسي الداخلي {ديمقراطي-دكتاتوري}. إلا أن التغيير بما هو عملية مبنية على صراع قوة سياسية مرتبط بالتغيير الداخلي والخارجي على حد سواء، يمكن أن يتجاهل طبيعة التغيير نفسه. حيث أن القوى الكبرى تسعى أساسا للمصلحة الخاصة من وراءه. وهو ما يمكن ملاحظته عبر تحليل الموقف الأمريكي:

- تولي السياسة الخارجية الأمريكية الأهمية الأكبر للملف الأوكراني، بل ان خطابها المتمحور حول الدفاع عن الديمقراطية ضد تصاعد القوة الروسية لا يجد صدى له فيما يتعلق بتونس. وذلك بالأساس لثانوية الملف التونسي، كما صرح بذلك السفير الأمريكي السابق غوردن غري. فالولايات المتحدة الأمريكية، كما جاء ذلك في لقاءه مع إحدى القنوات الإعلامية العربية، لا تتجاهل الملف التونسي إلا أنها لا تنخرط فيه بكل وزنها لأنه غير محدد في التوازنات المتغيرة اليوم. يمكن القول أنها تعتمد سياسة Wait and See وتتدرج في مواقفها التي تبقى خطابية أساسا.

- اشار سفير الولايات المتحدة الأمريكية السابق في أوكرانيا جون هيربست إلى أن الموقف الأمريكي يمكن أن يتطور في حال تصاعد القمع في تونس.

لا يمكن لاستراتيجية سياسية مماثلة أن تنجح إلا بتكثيف عوامل وعناصر القوة الداخلية بتوحيد الفاعلين السياسيين وتحقيق فرز داخلي محوره الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات، مع إعادة بناء وتصور دور جديد لها يضمن تمثيلية للشعب تدفع جميع فئاته بعيدا عن السلطوية الصاعدة الآن .

وهو ما يعني أن الخارج لا يتعامل مع الضعفاء، حتى وإن كان ديمقراطيا-بل إن الديمقراطية تبقى خيارا داخليا ومصالحة لمن تعنيه مباشرة، فيما يتوجب على المعارضة السياسية بناء قوة داخلية وازنة في أقرب وقت ممكن، وما دام ذلك ممكنا. والبداية يمكن أن تكون بتجنب سياسة التوظيف للمواقف الخارجية والداخلية. ففي ظل تشتت المعارضة السياسية وضعفها تضعف فاعلية أية مواقف خارجية، وتهدد الفاعل الذي له موقف داخليا. ما ينطبق على سبيل المثال على الإتحاد العام التونسي للشغل. فالمنظمة النقابية أساسا يمكن أن تكون ضحية الفراغ السياسي في المعارضة وهيمنة جهة واحدة على المشهد ومآلاته .

فعليا يمكن القول أن التغيير السياسي يتطلب إعادة توفير شروط وعناصر القوة السياسية التي تدعم تغييرا بطبيعة ديمقراطية، من أجل تحقيق مشروع وطني تونسي .